

قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٨

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨ قسم ٩ "وزارة الداخلية" باب ٢ "مصرفات عامة" اعتماد إضافي قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه (مائة ألف جنيه) لمقابلة التجاوز في بعض بنود الباب المذكور ويوزع كما يلي :

١٣,٠٠٠	في الفرع ١ - الديوان العام .
٨٢,٥٠٠	» ٢ - البوليس .
٤,٥٠٠	» ٣ - الخفر .

١٠٠,٠٠٠

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الثالث من القسم نفسه .

مادة ٢ - أهل وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٦٧ (١٨ أبريل سنة ١٩٤٨)

فاروق

لحاضر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء
 محمود فهمى النقراشى محمود فهمى النقراشى محمود فهمى النقراشى

قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٨

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨ قسم ١١ "وزارة العدل" باب ٢ "مصرفات عامة" اعتماد إضافي قدره ١,٦٧٠,٣٠٠ ج.م.

مادة ٢ - استثناء من حكم المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٤٧ يؤخذ الاعتماد الإضافي المشار إليه في المادة السابقة من وفور الميزانية العامة .

مادة ٣ - أهل وزيرى المالية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٦٧ (١٨ أبريل سنة ١٩٤٨)

فاروق

لحاضر حضرة صاحب الجلالة

وزير الخارجية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
 أحمد كحلون محمود فهمى النقراشى محمود فهمى النقراشى

قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٨

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨ القسم ٦ "وزارة المالية" فرع ١ "الديوان العام" باب ٢ "مصرفات عامة" اعتماد إضافي قدره ١٣٥,٠٠٠ ج.م (مائة وخمسة وثلاثون ألف جنيه) زيادة على المبلغ المخصص لتنفيذ الأحكام القضائية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة استثناء من حكم المادة السادسة من قانون ربط الميزانية سنة ١٩٤٧-١٩٤٨

مادة ٢ - أهل وزيرى المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٦٧ (١٨ أبريل سنة ١٩٤٨)

فاروق

لحاضر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية رئيس مجلس الوزراء محمود فهمى النقراشى
 محمود فهمى النقراشى محمود فهمى النقراشى